توجهات الإصلاح الإداري
في مجال تبسيط المساطر الإدارية

ياسين اليوسفي
باحث بسلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية
جامعة محمد الخامس، الرباط
المغرب

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل والمساهمة في الجدل الدائر حول تبسيط المساطر الإدارية باعتبارها آلية لتحسين علاقة المرتفق والرفع من جودة الخدمة العمومية، من خلال إعطاء فكرة عن تقنيات تبسيط المساطر الإدارية، وكذا إبراز مختلف المجهودات المبذولة في إطار التخفيف من الإجراءات الإدارية التي تهم تجويد الخدمات العمومية وتجسيدها عبر مجموعة من الآليات والمكنزمات على أرض الواقع.

Abstract:

This study aims to analyze and contribute to the ongoing debate about simplifying administrative procedures as a mechanism to improve the relationship between the citizen and the administration and enhance the quality of public services. It seeks to provide an overview of techniques for simplifying administrative procedures, as well as highlight the various efforts made to reduce administrative processes related to improving public services and implementing them through a range of mechanisms and tools on the ground.

مقدمة:

تعتبر الإدارة أحد الركائز الأساسية للدولة الحديثة فهي مظهر من مظاهر السيادة وآلية لتنزيل المخططات والبرامج الحكومية، كما أداة لتأمين سير المرافق العمومية المختلفة، فدورها يزاوج بين تقديم الخدمات والاستماع لمتطلبات المرتفق ذاتيا كان أو معنويا، وبين تحقيق أهداف بعيدة منها مطلب الديمقراطية والتنمية[1].

ويشكل تحديث الإدارة الحل المناسب لكل المشاكل التي يعاني منها العالم الذي يعرف تغيرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، ويبقى من الضروري تحديد مفهوم التحديث بشكل دقيق على اعتبار أن الكثير من الخطابات العمومية أصبحت تستعمله دون أن يعرفه أغلب مستعمليه، ونجد أن مختلف الإصلاحات التي تشهدها الإدارة العمومية بكافة بلدان العالم غالبا ما تكون تحت طائلة التحديث.

ما من شك في كون علاقة الإدارة بالمرتفق تمر عبر إجراءات ومساطر إدارية تنظم عملية الاستفادة من الخدمات الإدارية، كما أن هذه المساطر هي وسيلة لحماية المرتفق من تعسفات الإدارة وذلك من خلال تقييد عمل هذه الأخيرة بمجموعة من الشكليات التي تمنعها من اتخاذ قرارات متسرعة وغير سليمة، ونظرا لهذه الأهمية فمن الواجب العمل على تعديلها وتكييفها من أجل مواكبة التطورات التي تعرفها الإدارة والمجتمع على حد سواء، وذلك لأن تجاوزها سيجعل منها مجرد عرقلة وعقبة في وجه المرتفق وليس أداة لخدمته[2].

من هذا المنطلق وجب العمل على تبسيطها وذلك بحذف الزائد منها وتنميطها وتجميعها في دلائل تيسر على المرتفق مبتغاه، كما أنها تساعد الإدارة في تفادي الانتقادات الموجهة إليها من طرف المرتفقين.

على هذا الأساس يفرض تغيير العلاقة التي تربط بين الدولة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي التصدي لظاهرة تعدد وجمود المساطر الإدارية، إذ أنها أضحت تشكل عرقلة حقيقية للاستثمار وحاجزا منيعا أمام تحسين الخدمات الإدارية، وبالرغم من الإجراءات المتخذة فإن هذا القطاع نظرا لأهميته سواء بالنسبة للمتعاملين الأجانب(المستثمرين) أو بالنسبة للمرتفقين المغاربة كانوا أفرادا أو هيئات المجتمع المدني لازال محط انتقاد من قبل الجميع[3] نظرا لعدم ملاءمتها للتحولات والتطورات التي عرفتها مختلف المجالات سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

إلا أن الرغبة في مسايرة الركب في الميدان الديمقراطي وضغط التحولات الدولية خاصة في ظل انفتاح الأسواق ورفع الحواجز الجمركية جعل من الضروري خلق علاقات جديدة بين الأفراد والإدارات، وهذا ما تأتى عن طريق إدخال العديد من الإصلاحات وذلك ضمن مسلسل التغيير الذي تشهده الإدارات العمومية المغربية والذي يحتل فيه مبدأ تبسيط المساطر الإدارية مركزا أساسيا.

وإذا كانت الإدارة قد تجاوزت مفهومها التقليدي، وأن المرافق العامة قد عرفت تغيرا جوهريا عبر المراحل التاريخية المختلفة، فإنها حتى اليوم تعرف تحولات مستمرة، حيث برزت منذ أواخر القرن الماضي، مقاربات مختلفة لنظرية المرافق العمومية، ولا شك أن هذه المقاربات نتج عنها مزيد من التركيز على الجوانب التخليقية تميل نحو إرساء الحكامة الجيدة في تدبير المرافق العامة. غير أن ما يثير الانتباه حول مسار هذه المرافق بالمغرب، هو الفارق الكبير الموجود بين التطور الحاصل لنظرية المرفق العام والمحيط الواقعي لهذا الأخير.

انسجاما مع ما سبق، فالإشكالية التي نود معالجتها تتجلى في البحث **عن مساهمة المسطرة الإدارية باعتبارها إجراء وأداة تقنية، في تحسين وتفعيل العمل الإداري، وبالتالي تحقيق الفعالية والمردودية المفقودتين في هذه الإدارة، ومن جهة ثانية، كيف يمكن للمسطرة**

الإدارية ان تطور نفسها حتى تقوم بتبسيط وتسهيل عملية التواصل، ما بين الإدارة والمرتفق، وذلك بآخذها بعين الاعتبار جملة من التحولات الدولية والوطنية التي تحدث حول الإدارة.

وعلى ضوء هذه الإشكالية، يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية من قبيل:

- **ما هي أهمية المساطر الإدارية داخل منظومة الإصلاح الإداري المغربي؟**
- **وما هي مكانة تبسيط المساطر الإدارية من المبادرات الإصلاحية؟**
- **وكيف ساهمت التحولات الدولية والوطنية في ترشيد هذه المساطر، ومن ثم تحقيق الفعالية داخل الإدارة العمومية؟**

إن البحث في هذا الموضوع وتحليل حيثياته من خلال الجدل الدائر حول تبسيط المساطر الإدارية، والمكانة الكبيرة التي يحظى بها في المبادرات الإصلاحية سواء الدولية أو الوطنية، وانعكاسها بشكل مباشر على جودة الخدمة العمومية داخل الإدارة المغربية. لزاما يجب معالجته وفق مقاربة منهجية مكونة من شقين أساسيين:

- **المحور الأول: التأثير الدولي في مجال تبسيط المساطر الإدارية**
- **المحور الثاني: التوجهات الوطنية في مجال تبسيط المساطر الإدارية وأثرها على الخدمة العمومية**

المحور الأول: التأثير الدولي في مجال تبسيط المساطر الإدارية

إن تعقد الإجراءات الإدارية وتشعبها، وازدياد تدخل الإدارة واتساعه في شتى المجالات على اختلاف أصنافها وأنواعها، بفعل ما العالم اليوم من تطور فكري وثقافي، ونمو اقتصادي ومالي، وهيمنة للثورة التقنية في ميادين النقل والاتصال وغيرهما، كل ذلك يقتضي من الإدارة ضرورة مسايرتها لهذا التطور، عن طريق محاولتها خلق انسجام متكامل بين ما هو حسي ومادي يتجلى في الزحف المتزايد لتدخلها في تلك المجالات المتعددة، وبين ما هو مرتبط بالجانب الاعتباري، المتمثل أساسا في ضرورة محافظتها على العلاقة التي تربطها بالمواطن ككائن إنساني له عليها حقوق ولها عليه واجبات[4].

بحيث لا يمكن تصور قيام دولة معاصرة، متشبعة بمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، لا تعمل على مد جسور التواصل بينها وبين المواطن، والسعي فعليا إلى الاعتراف بحقوقه، والعمل على صيانتها، واتخاذ ما يلزم من التدابير للمحافظة عليها وضمان احترامها.

وأمام التحولات الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ميزت السنوات الأخيرة تعتبر المساطر الإدارية ضرورة ملحة الإدارة لمتطلبات التغيير، وتجاوز مجموعة من العقبات التي كانت تحول بين الإدارة والمواطن وكذلك الاستجابة الى السياق الدولي المتغير باستمرار في المجال الإداري.

ومن هنا، فقد أصبحت الإدارة المغربية ملزمة بمواكبة نسق التطور السريع لمحيطها وذلك من خلال إعادة النظر في اشكال التسيير الإداري التقليدي وتنظيم هياكل أجهزتها الإدارية وتبسيط مساطرها واجراءاتها وفق المتطلبات الجديدة[5].

الفقرة الأولى: التحولات الدولية وتأثيرها على آليات الإدارة العمومية

فالإدارة لم تعد وسيلة للتسيير في خدمة الحكومة على الصعيد الداخلي، بل أصبحت تساهم فيما يدعى بالنظام العالم، وتقوم بأدوار أساسية في عالم العولمة فهذه الأخيرة تؤثر على مهام الإدارة في المجتمع، لكونها فاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشارك في تأسيس التحولات الاقتصادية على الصعيد الدولي فهذه التغيرات كان لها انعكاسات واسعة على دور الدولة.

إن الإدارة المغربية أصبحت تواجه تحديات جديدة تفرض عليها أن تعد نفسها لتكون في مستوى التطورات التي يعرفها العالم من حولها، فهذا الأخير يعرف تحولات ذات أبعاد سياسية واقتصادية من نوع جديد، الأمر الذي يفرض على المسطرة الإدارية ان تتأقلم هذا الوضع، فاذا كانت هذه المسطرة فيما مضى لا تعني سوى بمرتفقي الدولة الوطنية، فإنها أصبحت في المرحلة الراهنة مطالبة بأن تدخل في الاعتبار حتى مرتفقي الدول الأعضاء في مجموعتها، وكذا مرتفقي المجموعات الأخرى التي من المفترض أن يتم التعامل معها[6].

ويعد ورش إصلاح الإدارة وتأهيلها لتقديم الخدمات التي تأسست من أجلها والتي تتجلى أساسا في خدمة المواطنين أفرادا وجماعات والاستجابة لطلباتهم وتطلعاتهم، من الأوراش المهمة التي حظيت باهتمام رسمي كبير، وفي هذا المستوى يمكن أن نذكر تشكيل لجنة وطنية للإصلاح الإداري سنة 1981، توصيات البنك الدولي الواردة في برنامج التقويم الهيكلي لسنة 1983، تقرير البنك الدولي لسنة 1995، دستور 2011، التدابير الاستعجالية التي تعتزم الحكومة إطلاقها تفعيلا للخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش لسنة 2017.

ونظرا لفشل السياسات العمومية التي تبناها المغرب منذ فجر الاستقلال وعجزه عن الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه البنك الدولي، تدخل هذا الأخير وأوصى بتطبيق برنامج التقويم الهيكلي الذي كان هاجسه الأساسي التوازنات الماكرو–اقتصادية المرتكزة على تخفيض النفقات العمومية وكتلة الأجور على الخصوص، الشيء الذي كان له انعكاس مباشر على الإدارة الوطنية من خلال عدم توظيفها للأطر والكفاءات الضرورية لتطوير أدائها وتجويد خدماتها.

وعلى هذا الأساس لخص البنك الدولي المشاكل التي تعاني منها الإدارة المغربية في طريقة تسيير الإدارة التي اعتبرها جد تقليدية، كما أشار إلى تعقيد المساطر والإجراءات الإدارية مع غياب النزاهة والشفافية، وطالب بإصلاح الوظيفة العمومية عبر مراجعة نظامها الأساسي وتجديد هياكلها دون إغفال عقلنة تدبير الموارد البشرية، مع الإشارة إلى تمركز السلطات والخدمات الإدارية بعاصمة المملكة وما لذلك من تأثير على السرعة في إتخاذ القرارات.

وتنفيذا لهذه التوصيات، عملت حكومة التناوب لسنة 1998 على تقديم ميثاق حسن التدبير الرامي إلى تخليق المرفق العمومي والنهوض بمبدأ الشفافية مع نهج سياسة التواصل مع المواطنين وإخراج الإدارة الإلكترونية وإسقاط الفساد داخل الإدارة العمومية.

كما تم في هذا الإطار، تنظيم المناظرة الوطنية الأولى حول الإصلاح الإداري وذلك سنة 2003، والتي خلصت إلى رصد مجموعة من الاختلالات تتجلى أساسا في:

- غياب رؤية شمولية للإصلاح الإداري،
- التمركز المفرط للمصالح والسلطات
- ضعف الإمكانيات
- تضخم البنايات الإدارية مع هزالة الخدمات المقدمة
- تفشي الزبونية والمحسوبية،

ونتيجة لكل هذا أصبح خطاب إصلاح الإدارة وتحديثها أكثر جدية مما قبل، وتم تكريس هذا التوجه في دستور 2011 الذي حث على تغيير أنماط التدبير الإداري والمالي، واللجوء إلى التقنيات الحديثة للتنظيم المتمثلة في الحكامة الجيدة والاستغناء عن الطرق البيروقراطية العتيقة، مما يعني الاعتماد على الأساليب الحديثة المعتمدة في التصور الجديد لتقنية التنظيم، وبذلك تكون الحكامة متكاملة

ومتناغمة مع مفهوم تحديث الإدارة التي تتطلب حكامة جيدة عبر تبني طرق وأساليب جديدة في التدبير أهمها خدمة المرتفقين، المرتكز على أساس النتائج وتبسيط المساطر وربط المسؤولية بالمحاسبة إضافة إلى التدبير الجيد للموارد البشرية.

ويهدف هذا الإصلاح إلى ضمان سلامة وديمو مـة إطار الاقتصاد الكلي من خلال تحسين فعالية النفقات العمومية وتحقيق التوزيع الأمثل لموارد الميزانية .وتشمل المكونات الرئيسية لبرنامج الإصلاح[8]:

- إصلاح الميزانية بما يجعلها موجهة لتحقيق النتائج،
- زيادة المراجعة الداخلية والخارجية،
- تحسين إطار تدبير الموارد البشرية،
- تحسين جودة الخدمات العمومي ـة من خلال تطبيق طرق إدارة القرب،
- ضبط وتحسين إدارة كتلة الأجور في القطاع العام،
- تبسيط الإجراءات الإدارية، خاصة عبر تطوير الادارة الإلكترونية.

ويستمد انفتاح الإدارة المغربية على محيطها الداخلي والخارجي أهميته بشكل خاص من أهمية البعد الدولي في التنمية من خلال سعي الدولة المغربية للانضمام لمبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة التي تقوم على تطوير وتجويد الخدمات العمومية لفائدة المواطنين وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع جاذبية الاستثمارات الأجنبية وكذا تفعيل الإدارة الإلكترونية خاصة الجوانب المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومة عن طريق الوسائط الإلكترونية الحديثة وذلك بهدف تقريب الإدارة من احتياجات المرتفقين، بالاستفادة من التجارب والخبرات الناجحة للدول التي استطاعت تبني نموذج ناجح للإدارة الإلكترونية والانخراط الفعلي في شبكة مبادرة الشراكة من أجل حكومة منفتحة، وحتى تستطيع كسب رهانات التحديات المطروحة أماميا وتضمن لنفسيا قدرات تنافسية عالية تمكنها من الاستجابة لمتطلبات المحيط الدولي والتفاعل معه.

الفقرة الثانية: الحكومة المنفتحة وأثرها على الخدمة الإدارية

إن مفهوم الحكومة المنفتحة يتأكد مع تنامي الأزمة الاقتصادية والمالية سنة 2008، والاحتقان الاجتماعي الذي عم في العديد من مناطق دول العالم وأيضا مع التحديات البيئية الدولية.

وتعكس الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة التي تم إطلاقها رسميا في شتنبر 2011 الجهود الدولية للوصول الى تسيير جيد للحكومات. وتجمع هذه الشراكة اليوم أكثر من 60 دولة التي اختارت الانضمام لمبادئ الشفافية والنزاهة والمسؤولية والشراكة المواطنة وتحسين الخدمة العمومية التي تعتبر الحجر الزاوي في مبتغى هذه الحكومة[9].

وفي هذا السياق يمكن ان تمثل مبادرة الشراكة من اجل الحكومة المنفتحة مناسبة سانحة للدفع بمسار الإصلاح وأن تعهد للحكومة عمليات محددة وذات أولوية التي تعزز الشفافية والمسؤولية والنزاهة والمشاركة المواطنة.

وقد بذل المغرب، في هذا الصدد، جهودا كبيرة لتوفير شروط الانضمام إلى هذه المبادرة، حيث تم إعداد وتنفيذ عدة مشاريع ذات الصلة، لاسيما تلك المتعلقة بشفافية الميزانية، والحصول على المعلومات، والنزاهة، والمشاركة المواطنة. وقد تكللت هذه الجهود

بصدور القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بالجريدة الرسمية بتاريخ 12 مارس 2018 ليستكمل المغرب هذه الشروط ويصبح بتاريخ 26 أبريل 2018 العضو 76 في مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة[10].

وعلى إثر هذا الانضمام تم إعداد خطة عمل وطنية للحكومة المنفتحة للفترة ما بين غشت 2018 وغشت 2020، بتنسيق مع ممثلين عن القطاعات الوزارية وهيئات الحكامة والمجتمع المدني. وتتضمن هذه الخطة ثمانية عشر (18) التزاما في مجالات الحق في الوصول إلى المعلومة، وشفافية الميزانية، والمشاركة المواطنة، والنزاهة ومحاربة الفساد، والتحسيس والتواصل.

لقد عمل دستور المملكة لسنة 2011 على إدخال واعتماد تغييرات هامة وتكريس مبادئ الحكومة المنفتحة كالحكامة الجيدة ونزاهة المرفق العام والشفافية والمسؤولية والديمقراطية التشاركية والولوج للمعلومة العامة، ووضع أيضا أسس تطورات السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار يتطلب الإصلاح الناجح خلق التوافق بين الفاعلين الرئيسيين سواء داخل الحكومة أو خارجها، مما يستلزم تواصلا وتنسيقا فاعلين وثنائي الأطراف. كما أن توفر قيادة قوية على مستوى مركز الحكومة تعتبر ضرورية لتغيير الطريقة التي تفهم بها الإدارة العمومية دورها ولتشجيع إشراك حقيقي للفاعلين العموميين والخصوصيين الرئيسيين، وكذلك المواطنين. ويجب أن يلتئم الإصلاحيون، من داخل وخارج الحكومة ذوي مصالح مختلفة، حول مائدة واحدة فيما يخص دعم مركز الحكومة والعمل معا كي تكون الرؤية الاستراتيجية للبلاد حول الحكومة المنفتحة مفهومة وتثير توافقا اجتماعيا حول غايات لحكومة المنفتحة والوسائل الضرورية لتحقيقها[11].

ويعد التنسيق داخل الإدارة العمومية عاملا حاسما لتدبير فعال ومنسجم وللتطور نحو حكومة أكثر شفافية وانفتاحا، وفي هذا الصدد عملت الحكومة المنفتحة من خلال مجموعة من النقط والمحاور وفق استراتيجية عامة ومضبوطة على تعزيز دور الإدارة المغربية خدمتها من خلال:

أولا: تجويد الخدمة العمومية باعتبارها جوهر إصلاح الإدارة

تعتبر الخدمة العمومية حلقة الوصل بين الدولة والمرتفق أي المواطن الذي بدوره يعتبر عنصرا أساسيا للتنمية، فالإصلاح وتحسين العلاقة تستوجب تعزيز الثقة بين الطرفين من خلال اللجوء للإصلاح الإداري، والذي يعتمد على اعادة النظر من خلال العمل على هيكلية على الصعيد التنظيمي أولا، والتدبيري، ثم التخليقي، وأخيرا الرقمي من أجل تحقيق النجاعة والرفع من المردودية وجعل الإدارة أداة فاعلة في تطوير السياسات العمومية في مختلف المجالات[12].

فمن الناحية التنظيمية يجب مراجعة الإطار التنظيمي المحدد لقواعد تنظيم مختلق القطاعات وضرورة إعتماد ميثاق اللاتمركز الإداري لإعادة ترتيب وتوزيع الاختصاصات والموارد المالية والبشرية وضمان توفر الإدارة على كفاءات بمختلف الدرجات وأيضا تنفيذ برنامج وطني لتحسين الاستقبال وتلبية حاجيات المواطنين وتعزيز التواصل بينهم.

اما بالنسبة للمجال التدبيري يجب إعادة النظر في الطرق والمنهجيات المعتمدة من خلال تحديثها واعتماد قواعد الحكامة الجيدة، والاعتماد أيضا على التدبير بالكفاءات تكريسا لمعايير الاستحقاق والكفاءة المهنية واعتماد التدبير المبني على الأهداف والنتائج والتقييم وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما يجب الاعتماد على وسائل وآليات التكنولوجيا الحديثة من أجل تعميم الخدمات الرقمية لتيسير الولوج للمواطن والمقاولة لتوفير بنية تحتية رقمية متقدمة تعتمد على تعزيز التواصل والتفاعل بين المواطن والإدارة وتلبية حاجياتهم.

ثانيا: التنسيق بين الإدارات العمومية

يعد التنسيق داخل الإدارة العمومية عاملا حاسما لتدبير فعال ومنسجم وللتطور نحو حكومة أكثر شفافية وانفتاحا. وهي الحالة في قطاعات أخرى تتعلق بالسياسات العمومية، فمثل هذا التنسيق يجب أن يرتكز على توافق قوي حول رؤية مشتركة وعلى استراتيجيات فعلية وعلى الأدوات التي يجب استعمالها وحول الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل واحد.

وتقوم هذه الوظائف التنسيقية على العموم، في تعبئة وتحفيز التغييرات التي تفرضها الاستراتيجية من خلال العمل على تحقيق الانسجام بين مختلف الإدارات العمومية.

ثالثا: النزاهة ومحاربة الرشوة من أجل تخليق المرفق العام

تساعد البنية الأخلاقية الوظيفية على إشاعة قواعد سلوكية ضرورية داخل القطاع العام، فكل وظيفة او عنصر يعتبر مكونا متميزا لكن يجب ان تكون هذه الوحدات متكاملة وتدعم بعضها البعض، حيث ينبغي ان تتفاعل لتحقيق العلاقة المرجوة وان تؤدي الى بنية منسجمة ومندمجة من خلال التالي:

- يجب ان يكون مسار القرار السياسي شفاف ومنفتحا
- يجب ان تكون هناك مساطر وعقوبات مناسبة لزجر التجاوزات...

لقد وضعت الحكومة المغربية برنامج عمل يضم مجموعة من التعهدات وبذلت جهدا بارزا في مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بالعديد من جوانب الحكومة المفتوحة، وبخاصة ترسيخ الحق في الحصول على المعلومة من خلال الدستور الذي عرفه المغرب سنة 2011، وتعزيز النزاهة في القطاع العام، ومكافحة الفساد[13]. كما بذلت جهودا واضحة في تحقيق الشفافية المالية وخطت خطوات إيجابية بخصوص التشاركية.

ومع ذلك تحتاج الحكومة إلى التركيز على كيفية تحسين التنسيق بين جميع الجهات الحكومية وإشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية التصميم والتنفيذ.

المحور الثاني: التوجهات الوطنية في مجال تبسيط المساطر الإدارية وأثرها على الخدمة العمومية

اليوم، وفي كل بقاع العالم في الدول المتطورة كما في البلدان النامية، أصبح موضوع التحديث الإداري، يفرض نفسه كضرورة تاريخية، ورهان سياسي واجتماعي وخيارا استراتيجيا لتدعيم إدارة مواطنة توجه خدماتها للمواطنين، وفق متطلبات التواصل والشفافية والفعالية والسرعة في الإنجاز.

لذلك أولى الخطاب الرسمي أهمية خاصة للتحديث الإداري، حيث شكلت الخطب الملكية اطارا مرجعيا لتحديد توجهاته السياسية، كما أولت الحكومات المتعاقبة على تدبير شؤون المجتمع اهتماما كبيرا لهذا لورش.

الفقرة الأولى: تبسيط المساطر الإدارية من منظور الخطب الملكية

في البداية، لابد من التأكيد بأن تبسيط المساطر الإدارية تعتبر من أبرز المحددات الأساسية لكل إصلاح إداري، والرهان الأساسي لكل المبادرات الإصلاحية، على اعتبار أن أغلب الاختلالات والمعيقات التي تشوب السير العادي في الإدارة ترجع أساسا إلى التدني

مستوى تقديم الخدمات في كثير من الحالات[14]. وهذا ما يدفع الخطب والرسائل الملكية السامية، إعطاء لهذا الجانب المسطري واضحة.

بالموازاة مع التحولات التي تعرفها دول العالم على مختلف المستويات. أصبح موضوع الإصلاح الإداري، ضرورة يفرض نفسه سياسي واجتماعي وخيار استراتيجيا لتدعيم إدارة مواطنة توجه خدماتها للمواطنين وفق متطلبات التواصل والشفافية والفعالية والسرعة في الإنجاز، لذلك أولى الخطاب الرسمي أهمية خاصة الإصلاح الإداري، حيث شكلت الخطب الملكية اطارا مرجعيا لتحديد توجهاته الأساسية، وهذا ما سيعمل على توضيحه من خلال العديد من الخطب الملكية التي أبانت عن الضرورة الملحة للتحديث الإداري بدءا من تبسيط المساطر الإدارية[15].

تبرز مختلف الخطب الملكية منذ اعتلاء الملك محمد السادس كرسي العرش في يوليوز 1999، استمراريته في مواصلة مسيرة التنمية، مؤكدا ذلك بما يرمز إليه من ضمانات، وما يرسله من إشارات نحو آفاق التقدم والبناء الديمقراطي القائم على احترام مقتضيات دولة القانون في إطار الحريات التي يضمنها الدستور للأفراد والمنظمات، لأن الإنسان لا يعيش بالخبز فقط بل بالقوانين أيضا، حيث أفصح ملك البلاد يوم 12 أكتوبر 1999 عن مفهوم جديد للسلطة[16]. كأسلوب ممنهج لإصلاح الإدارة مبني على رعاية المصالح العمومية، تدبير الشؤون المحلية، المحافظة على الحريات الفردية والجماعية والسير على الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي وبلورته في إجراءات عميقة وتطبيقات فعالة، تهدف وفق التعليمات السامية توجيه الإصلاح الإداري نحو خلق الأجواء المناسبة لجلب الاستثمار الوطني والأجنبي وتسهيل في تدبير أجهزة السلطة للشأن العام حيث الانتظارات الكبرى التي كانت قائمة بدأت تستيقظ من سباتها العميق[17].

فكما شغل إصلاح الإدارة حيزا هاما في فكر الراحل الملك الحسن الثاني، فإن الملك محمد السادس لم يغيب هذا الأمر عن توجيهاته. وفي خطبه الملكية ففي خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2000، فإنه يؤكد على دفع بعجلة الإصلاح الإداري بكيفية قوية وفي هذا الصدد يقول: «**إننا ننتظر من حكومتنا ترسيخ دولة القانون، بإعطاء دفعة قوية للإصلاح الإداري والقضائي، والسهر على تخليق الحياة العامة وثقافة المرفق العام، وسنتعهد برعايتنا السامية الموصولة هذا المفهوم الذي قطعنا الخطوات الأولى لتفعيله، والذي ينتظر بذل مجهودات متواصلة ومتأنية حتى يصبح تشريعات عصرية وثقافة متجذرة وسلوكا يوميا وفعلا تلقائيا**»[18]. وهكذا أصبحت دولة القانون مرجعية مهمة في المنظور الملكي للإصلاح الإداري، إذ أن جل الخطب الملكية تؤكد على ضرورة بناء المجتمع الحداثي الديمقراطي وما يفرضه ذلك من تجديد وعقلنة أساليب الإدارة.

وفي الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الإستراتيجية الوطنية لإدماج المغرب في مجتمع الإعلام والمعرفة المنظمة بتاريخ 23 أبريل 2001 أكد الملك محمد السادس: «**...سيظل إصلاح الإدارة العمومية وعصرنتها من بين الرهانات الرئيسية التي يطرحها تقدم بلادنا، إذ يتعين أن نوفر لأجهزتنا الإدارية ما يلزم من أدوات تكنولوجية عصرية بما فيها (الانترنت) لتمكينها من الانخراط في الشبكة العالمية**[19]..». كما تضمنت الرسالة الملكية الموجهة إلى الوزير الأول بتاريخ 9 يناير 2002 «**أن النهج القوي للإصلاح الإداري المنشود يستوجب تحديداً جديداً للأهداف المعينة على الجهاز الإداري تحقيقها**». وقصد إعادة النظر في مهام الإدارة على ضوء التوجه الجديد للدولة، أكد الملك محمد السادس على ضرورة تأسيس تصور شمولي لمسألة التحديث الإداري بكل آلياته حيث احتل التواصل إحدى المجالات الأساسية لتحديث التدبير العمومي.

«...**أمرنا بتبسيط الإجراءات وتحيين النصوص الإدارية وتحديث التدابير وتعبئة الآليات القانونية والتربوية والتواصلية للحد من البيروقراطية، ومن غلو السلطات التقديرية للإدارة واستعمال الوسائل الكفيلة للاعتناء بتكوين الموظف تكوينا مستمرا حتى تتسنى رقابة سلوكه ومجازاته إذا أحسن ومعاقبته إذا أساء**»[20]. وفي السياق نفسه يؤكد أن دمقرطة الدولة والمجتمع لن تتم إلا بمحاربة جميع

أشكال الفساد والرشوة والريع الاقتصادي وكذا تخليق الحياة العامة[21]، ولأن الاستثمار يعتبر بمثابة المفتاح الرئيسي لأجل تحقيق التنمية ببلادنا، خصه الملك باهتمام ورعاية خاصة حين أكد أن نجاحه مرتبط بالرفع من أداء الإدارة وإصلاح هياكلها وبالأخص تطوير التي تعمل بداخلها حيث قال «**إن الإدارة عندنا تسعى لأن تعمل بعقليات حديثة لكن العوائق موجودة ... ودوري أنا ودور الحكومة ودور الإدارة هو أن تعطي تسهيلات للمستثمرين**[22]».

وفي خطابه أمام البرلمان بتاريخ 14 أكتوبر 2016، يوجه دعوة قوية للحكومة وللأحزاب السياسية ومختلف الفاعلين بالانكباب على إصلاح الإدارة باعتبار أن النجاعة الادارية هي أساس ومعيار لتقدم الأمم، وبها تقاس درجة التنمية في البلاد.

وفي نفس الخطاب تطرق لمختلف الاختلالات التي تعاني منها الادارة العمومية، من ذلك:

تعقد المساطر، البيروقراطية الادارية، انعدام الثقة في الإدارة، عدم الاهتمام بتلبية حاجيات المواطنين، التضخم وقلة الكفاءة، غياب روح المسؤولية، سيادة العقلية المتحجرة في الإدارة، كثرة العراقيل التي يصطدم بها المستثمرون، الأمر الذي يؤدي الى حرمان الوطن من فرص الاستثمار والتنمية وحرمان المواطنين من فرص الشغل. كما تضمن الخطاب اشارات وتوجيهات سامية تدعو لضرورة إصلاح الادارة وتحديثها عبر مجموعة من المداخيل من ذلك:

- ضرورة تجويد عمل المرافق العمومية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين;
- تبسيط المساطر;
- تقريب المرافق والخدمات الموجه للمواطنين;
- تحسين الاستقبال;
- اعتماد التواصل;
- تعميم الادارة الالكترونية;
- اعطاء قيمة للمواطن الذي هو جوهر قيام المؤسسات والمرافق;

وتستند المقاربة المعتمدة إلى التوجيهات الملكية التي حددت، في افتتاح الدورة البرلمانية الأولى من السنة التشريعية الأولى من التشريعية العاشرة، المداخل الكبرى لإصلاح الإدارة وتحسين أدائها لكي تكون ناجعة ومفتوحة في وجه المواطنين والمقاولات. وتتعلق هذه المداخل بتغيير السلوكات والعقليات وجودة التشريعات وتأهيل الموظفين ورقمنة الإدارة بما يمكنها، وفق الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لعيد العرش، من استلهام نموذج التدبير المعتمد في القطاع الخاص لتحقيق النجاعة والرفع من المردودية. كما يستند إصلاح الإدارة إلى الرسالة التي وجهها الملك إلى الملتقى الوطني للوظيفة العمومية العليا المنعقد بالصخيرات بتاريخ 27 فبراير 2018. وتتمثل هذه التوجيهات فيما يلي[23]:

- ضرورة إصلاح الإدارة وتأهيل مواردها البشرية باعتباره خيارا استراتيجيا لدعم النموذج التنموي وجعل الإدارة أداة فاعلة في تطوير السياسات العمومية في مختلف المجالات.

- ترسيخ مبدأ الحكامة الجيدة في تنظيم وتدبير المرفق العمومي، وخاصة ما يتعلق بالاستحقاق والنزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص، مع ضرورة تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

– مراجعة أساليب عمل الإدارة العمومية وطرق تدبير الموارد العمومية في اتجاه التوظيف الأمثل للإمكانات المتاحة أجل ضمان نجاعة الأداء العمومي.

– ضمان الرعاية المستمرة للمرفق العام وجودة الخدمات العمومية مع ما يقتضيه ذلك من دعم للبعد الجهوي واعتماد لا تـمركز الإداري واعتماد للكفاءة والفعالية في تدبير الموارد البشرية...

وما يمكن استخلاصه من مختلف الخطب الملكية، ان عملية التحديث الإداري بالمغرب تعتبر مطلبا أساسيا في المرحلة الراهنة، وذلك راجع للمستجدات والتحولات التي يعرفها المغرب على جميع المستويات الأمر الذي يتطلب من السلطات العمومية ان تخطو خطوات جريئة الى الامام في جميع الميادين التي تساعد على تحديث الإدارة وتطويرها، لكن ذلك بمقتضى وجود إرادة سياسية واضحة من خلال التعبير عن الرغبة في الإصلاح، وإعادة النظر في الطرق التدبيرية السابقة والتي أصبحت متجاوزة[24].

الفقرة الثانية: دور البرامج الحكومية في المجال المسطري

تعتبر إشكالية الإصلاح الإداري، من هم الظواهر القانونية والإدارية الأكثر انتشارا في العلوم الإدارية والسياسية، بحكم وحجم راهنتيها في تطوير الإدارة العمومية وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة.

وتعد المساطر الإدارية مدخلا أساسيا لتحديث هياكل الدولة لتكون أكثر نجاعة وفعالية، والمغرب كباقي دول العالم أعد عدة متطلبات إصلاحية في ميدان الإدارة منذ الاستقلال استجابة لمتطلبات بناء هياكل بناء الدولة الوطنية.

كما أن تبسيط المساطر الإدارية يشكل إحدى أولويات البرنامج الحكومي في مجال تحديث الإدارة، لما له من انعكاس مباشر تحسين ولوج المرتفقين للخدمات العمومية وتطوير مناخ الأعمال ببلادنا وتمكينهم من الحصول على الخدمات العمومية في إطار من الوضوح والشفافية بالحد من مظاهر التعقيد المتمثلة في كثرة الوثائق والمتدخلين في إنجاز المساطر وطول الآجال[25].

إن التغيير الذي تهدف اليه الحكومات هو توجه محوري في عملها لم يكن له أن يتبلور دون التطرق الى ما هو جوهري من القضايا الأفقية التي ترهن المستقبل، والتي لها أثار عميقة في تأطير التوجهات المرسومة للنهوض ببلادنا سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، لأن الدستور قد أسند للوزير الأول سلطات تقريرية واسعة[26].

لقد عرفت المغرب خلال أزيد من خمسين سنة من الاستقلال تعاقب حوالي 28 حكومة وستة ولايات تشريعية، ثلاث منها تم قبل نهاية ولايتها القانونية ومع تعيين كل حكومة، ما عدا حالة الاستثناء، يقدم رؤساء هذه الحكومات تصريحاتهم أمام البرلمان، وهم يرددون لفظ الإدارة ويتأكدون عزمهم على إصلاحها[27]، والتي يتم تعيينها عملا بالفصل 60 من الدستور من لدن الملك وتعد مسؤولة أمامه، وفي الفصل 61 تعمل الحكومة على تنفيذ القوانين تحت مسؤولية الوزير الأول، والإدارة موضوعة رهن تصرفها[28].

أولا: المساطر الإدارية قبل دستور 2011

انطلاقا من التوجيهات الملكية الداعية الى تحديث وإصلاح الإدارة العمومية، جعلت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة من المساطر الإدارية أحد المحاور الأساسية ضمن الاستراتيجية المعتمدة في مجال تحديث الإدارة، ويحظى اليوم بأهمية إستراتيجية في مجال تطوير جودة الخدمات العمومية ودعم شفافية العلاقة بين الإدارة والمرتفقين وتحسين مناخ الأعمال، ويشكل التكوين المستمر لموظفي وأعوان الدولة أحد المحاور الإستراتيجية في برنامج تحديث القطاعات العامة. ويجسد دخول المرسوم رقم 2.05.1366

الصادر في 2 دجنبر 2005 المتعلق بالتكوين المستمر لموظفي وأعوان الدولة، حيز التطبيق، مرحلة هامة في هذا المجال، اعتبارا لكونه يرمي إلى وضع منهجية متناسقة على تحديد إستراتيجية شاملة لتدبير الكفاءات بالإدارة العمومية.

فالتبسيط الإداري تتقاطع فيه المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وحتى النفسية، فالمسطرة الإدارية تعتبر نقطة التقاء وتجمع لكل الفاعلين في مسلسل تبسيطها.

تنفيذا للتوجيهات الملكية وطبقا للالتزامات المعبر عنها في التصريح الحكومي المقدم أمام البرلمان بغرفتيه، وانطلاقا من دورية الوزير الأول تحت عدد 99/31 بتاريخ 23 نونبر 1999 تم إحداث خلايا قطاعية لتبسيط المساطر الإدارية وأخرى مركزية ترأسها وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري عهد إليها القيام بمجموعة من المهام والاختصاصات منها[29]:

- جرد مختلف التعقيدات التي تساهم فيها عدة قطاعات، والتي تقتضي نهج مقاربة موحدة، وبلورة حلول ملائمة، تأخذ بعين الاعتبار تعدد الأجهزة المختصة والنصوص التي يتعين تطبيقها؛
- إعداد تقرير تركيبي يتضمن حصيلة الإصلاحات التبسيطية المعتمدة وكذا الاقتراحات التصحيحية وعرضه على أنظار اللجنة الاستراتيجية لإصلاح الإدارة.

ونظرا لطبيعة الاختصاصات الأفقية لوزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري فقد تولت التنسيق والدعم المنهجي لهذا البرنامج على أن تبقى للقطاعات المعنية الصلاحية الكاملة لتنفيذه والسهر اليومي على تتبع مراحله.

كما عكفت هذه الوزارة على إعداد برنامج شمولي ومتكامل للتخفيف من الإجراءات الإدارية، وهكذا تم تنظيم يومين دراسيين بتاريخ 13 و14 يناير 2000 لتحسيس القطاعات الحكومية بالأهمية التي يحظى بها مجال تبسيط المساطر الإدارية، كما تم توجيه رسالة دورية إلى مختلف الوزارات تضمنت المنهجية الواجب إتباعها لتوصيف المساطر التي يشوبها التعقيد وتم دعوتها إلى:

- تنظيم أوراش لجرد وتوصيف وتبسيط المساطر الإدارية في إطار مجموعات عمل قطاعية وذلك بإشراك جميع المتدخلين في تنفيذ كل مسطرة على حدة واستشارة الفرقاء الاقتصاديين والمهنيين بتنسيق مع اللجنة المركزية لتبسيط المساطر الإدارية؛
- السهر على أعمال اللجان القطاعية المختصة لضمان تتبع تنفيذ هذا البرنامج بالفعالية والسرعة اللازمة؛
- الخروج باقتراحات عملية في شكل مشاريع قوانين أو مراسيم أو دوريات أو إجراءات تنظيمية وهيكلية تسهم بشكل ملموس في تبسيط المساطر الإدارية وعرضها على مسطرة المصادقة الجاري لها العمل؛
- رفع تقرير حول نتائج أوراش العمل غلى اللجنة المركزية لتبسيط المساطر الإدارية وقد تم حث جميع الوزارات على إيلاء كامل العناية والاهتمام بالمساطر التي تهم شرائح واسعة من المواطنين في تعاملهم اليومي مع الإدارة خاصة تلك التي تشكل عبئا ثقيلا على كاهلهم نظرا لكثرة الوثائق المطلوبة لقضاء حاجياتهم ومآربهم.

وبالموازاة مع ذلك نظمت وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري في إطار برنامج تطوير وتحديث قدرات التدبير بالإدارة العمومية دورات تكوينية حول تقنيات تدوين وتبسيط المساطر الإدارية همت ثلة من الأطر العليا تنتمي إلى عدة قطاعات. كما تم تنظيم دورة تكوينية أخرى لفائدة أطر عليا تمثل جميع الجهات بالمملكة بمعدل إطار عن كل جهة خلال المدة الممتدة ما بين 17 و21 أبريل 2000.

وللتأكيد على الأهمية التي يحظى بها موضوع تبسيط المساطر الإدارية ولإعطاء نفس جديد لهذا البرنامج قدم وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري عرضا أمام المجلس الحكومي بتاريخ 16 نونبر 2000 أكد فيه على الأهمية التي ينبغي أن يحظى بها هذا البرنامج وحدد خطة عمل ترمي إلى:

1. إعطاء الأولوية للمساطر التي تهم شريحة واسعة من المواطنين؛
2. الإعلان بكيفية دورية عن الإجراءات المتخذة في مجال التبسيط عن طريق وسائل الإعلام المتداولة؛
3. توسيع تمثيلية اللجنة المركزية لتبسيط المساطر المحدثة بمقتضى منشور السيد الوزير الأول السالف الذكر لتشمل قطاعات الداخلية والشؤون الخارجية والتعاون والعدل؛
4. اتخاذ إجراءات مصاحبة كدعم التواصل والتكوين المستمر وإشاعة ثقافة التبسيط الإداري؛
5. تعبئة جميع القطاعات للمساهمة الفعالة في تنفيذ هذا البرنامج؛
6. إجراء استقراء سنوي لرأي المرتفقين لمعرفة مستوى الرضى على الخدمات الإدارية المقدمة لهم من طرف المرافق العمومية.

وفي إطار الدفع بتنفيذ هذا البرنامج وإضفاء الفعالية اللازمة عليه، تم تشكيل لجنة بوزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري عهد إليها بفحص وتدقيق مجموعة المساطر المعروضة للدراسة في إطار هذا البرنامج.

وعلى هذا المستوى من التحليل والدراسة، كلف كل قطاع بالمساطر التي تدخل في مجال اختصاصاته وبالسهر على أعمال اللجنة القطاعية التابعة له حتى تتبع تنفيذ هذا البرنامج بالفعالية والسرعة اللازمين.

وقد قامت وزارة تحديث القطاعات العامة خلال سنة 2009[30]، بمواصلة المشاريع التي سبق الشروع في تحقيقها والمتعلقة أساسا بتثمين الموارد البشرية وتحسين علاقة الإدارة مع المرتفقين وكذلك بدعم سياسة القرب واللاتمركز الإداري[31].

ثانيا: المرحلة الجديدة ورهان حكامة التدبير الإداري

جسد موضوع إصلاح الإدارة إحدى أهم أولويات البرامج الحكومية وذلك راجع لأهمية هذه الفترة مع بروز دستور جديد للمملكة يحث على اليات جديدة للتدبير، وقد أقرت هذه الحكومات بضرورة مواصلة تطوير الإدارة واصلاحها والرفع من مستوى أدائها، وتحسين علاقتها مع المواطنين، بالإضافة إلى تقوية البناء المؤسساتي، وتطوير العمل العمومي مع العمل على تعزيز الحكامة العمومية تعزيز قيم النزاهة.

كما تضمنت هذه البرامج الحكومية إرساء الجهوية المتقدمة وتعزيز اللا مركزية واللاتمركز كورش وطني لتعزيز الديمقراطية وتطوير وتحديث هياكل الدولة والنهوض بالتنمية المستدامة والمندمجة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا وتعزيز سياسة القرب، وحثت على الرفع من الأداء والارتقاء بالمرفق العام إلى مستوى النجاعة والفعالية والمردودية العالية للقيام بواجباته المتمثلة في خدمة المواطنين.

يجسد البرنامج الوطني لتبسيط المساطر الإدارية المبادئ العامة المتضمنة في دستور المملكة المغربية، ولا سيما الباب الثاني عشر منه المتعلق بالحكامة الجيدة، وكذا تنفيذا للبرنامج الحكومي 2012-2016 في المحور المتعلق بإعادة الثقة بين الإدارة والمواطن

ويروم هذا البرنامج تحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها والمساهمة في تيسير الولوج إلى الخدمات الإدارية العمومية وتحسين الأعمال من خلال تدوين وتبسيط ونشر المساطر والتعريف بها، مع تركيز الجهود على المساطر الإدارية الأكثر تداولا وذات الوقع المباشر على الحياة اليومية للمواطنين والمقاولات.

كما أن تبسيط المساطر الإدارية يشكل إحدى أولويات البرنامج الحكومي في مجال تحديث الإدارة، لما له من انعكاس مباشر على تحسين ولوج المرتفقين للخدمات العمومية وتطوير مناخ الأعمال ببلادنا وتمكينهم من الحصول على الخدمات العمومية في إطار من الوضوح والشفافية بالحد من مظاهر التعقيد المتمثلة في كثرة الوثائق والمتدخلين في إنجاز المساطر وطول الآجال.

وفي هذا الإطار عملت الحكومة على إعداد وإصدار القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الادارية[32]، الذي دخل حيز التنفيذ إبتداءا من تاريخ نشر نصوصه التطبيقية بالجريدة الرسمية بتاريخ 28 سبتمبر 2020، تنفيذا لتعليمات ملك البلاد، باعتماد نصوص قانونية لتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية .

وتسري مقتضيات القانون، على جميع الإدارات التي تتولى تلقي ومعالجة وتسليم القرارات الإدارية التي يطلبها المرتفق. ويتعلق الأمر بالإدارات العمومية، والجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها، والمؤسسات العمومية، والأشخاص الاعتباريين الآخرين الخاضعين العام؛ والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام.

ومن المؤكد، أن تجربة تدبير تداعيات جائحة "كوفيد-19" قد أبانت عن أهمية اعتماد الرقمنة لتوفير العديد من الخدمات عن بعد، للمرتفقين والمقاولات بالمغرب[33].

خاتمة:

وفي الأخير، يمكن القول على أن التحولات الكبرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ميزت السنوات الأخيرة، وأمام حجم التحديات والرهانات الجديدة، وجدت الإدارة العمومية نفسها مدعوة ليس فقط لمتابعة جهودها في مجال التنمية وتطوير التجهيزات الأساسية، بل أيضا للقيام بمهام أخرى ذات أهمية خاصة كتهيئة الظروف الملائمة لأجل تشجيع القطاع الخاص وإقامة علاقات جديدة مع شركاء وفاعلين أخرين.

ويظهر بجلاء أنه على مستوى التجربة المغربية، الرغبة الواضحة والعزيمة السياسية القوية لدى الحكومات المتعاقبة على تدبير الشأن العام، منذ فجر الاستقلال، من جعل ميدان المساطر والإجراءات الإدارية إحدى أولويات برنامجها السياسي والإداري. فكانت النتيجة ان لاحظنا مقاربات مختلفة، ومداخل متفاوتة في تفعيل هذه العزيمة والإرادة.

ويعتبر الإصلاح الإداري بالمغرب الحجر الأساس الذي سطره مختلف الفاعلون المؤسساتيون المعنيون بهذا المجال اعتباراً لأهميته بلوغ النموذج التنموي المنشود، ومن هذا المنطلق يظهر بأن المساطر الإدارية هو موضوع تداخلات هؤلاء الفاعلين كل من موقعه بدءً بالخطب الملكية الموجهة والمؤطرة، ومرورا برسم السياسات العمومية التي تدخل في صلب الإصلاح وصولا لتنفيذها من طرف بالإدارة العمومية وتتبعها ومراقبتها فيما بعد.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن اتساع مجال اختصاص الإدارة خلال الحقب الأخيرة باعتبارها تمثل السلطة العامة أدى الى وضع تنظيمات أكثر صرامة ومضاعفة عدد الاليات الإدارية وتراكم التعقيدات والمسالك بهدف دعم مراقبة الدولة وتنظيم النشاط الاقتصادي وحماية المواطن وضمان استمرار أداء الخدمات العمومية الشيء الذي انعكس سلبا على وثيرة الأداء ونظرا لكون المساطر الإدارية تعتبر أدوات لتنفيذ القوانين والتنظيمات التي يجب ان تكون خالية من كل تعقيد.

ويعرف التبسيط الإداري بكونه يرمي الى الإنقاص والتخفيف من عبء المسارات والمساطر والإجراءات الإدارية وكل ما يترتب عنها من تأخير في الآجال وتماطل في تنفيذ الخدمات الإدارية، وبالتالي فالتبسيط يرمي الى تيسير الحياة اليومية للمرتفق وتيسير نشاط المقاولة، ويهدف التبسيط المسطري أيضا الى تغيير مستمر في تحسين للعمل الإداري، فهو يطارد ويلاحق التعقيد أينما وجد ولا يهتم بالتركيب.

الهوامش:

[1]ولاي محمد البوعزاوي، "تحديث الإدارة المحلية بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، وحدة البحث والتكوين في علم السياسة والقانون الدستوري، جامعة محمد الخامس-كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط-اكدال، السنة الجامعية 2012-2013، الصفحة 1.

[2] عمار اشمير، "دور تبسيط المساطر الإدارية في تحديث الإدارة"، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-سلا، السنة الجامعية 2014-2015، الصفحة 112.

[3]عبد الحافظ ادمينو، "نظام البيروقراطية الإدارية بالمغرب"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-اكدال، الرباط، السنة الجامعية 2001-2002، الصفحة 305.

[4]مصطفى التراب، "إلزام الإدارة بتعليل قراراتها "تخليق المرفق العام وترسيخ لقيم المواطنة"، منشورات مجلة ديوان المظالم، مجلة متخصصة نصف سنوية، العدد الثالث، دجنبر 2005، الصفحة 28.

[5]رشيد مليجي، "الإصلاح الإداري بالمغرب على ضوء المناظرة الوطنية الأولى"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس-اكدال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-الرباط، السنة الجامعية 2001-2002، الصفحة 01.

[6]خالد نونوحي، "دور المساطر الإدارية في حل إشكالية التسيير والتعامل مع المرتفق"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-الرباط، السنة الجامعية 1996-1997، الصفحة 158-159.

[7] مقتطف من خطاب الملك محمد السادس بمناسبة حلول الذكرى 18 لعيد العرش، يوم السبت 29 يوليوز 2017.

[8] مطوية تعريفية صادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية، "القرض الرابع لمشروع دعم إصلاح الإدارة العمومية"، سنة 2010، الصفحة 01.

[9] تقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الحكامة المالية، "الحكومة المنفتحة في المغرب"، سنة 2017، الصفحة 49.

[10]مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، منشورات الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة على الموقع الالكتروني التالي: https://www.mmsp.gov.ma/ar/decline.aspx?m=11&r=381.

[11]تقرير صادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الحكامة المالية، "الحكومة المنفتحة في المغرب"، مرجع سابق، الصفحة 80.

[12]الاعداد المشترك لخطة العمل الوطنية للفترة 2021-2023، منشورات الحكومة المنفتحة بالمغرب على موقعها الرسمي التالي: https://www.gouvernement-ouvert.ma/ideas-by-themes.php?theme=7&lang=ar.

[13] تقرير صادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، منظمة الأمم المتحدة، حول موضوع: "تعزيز الحكومة المنفتحة في المنطقة العربية 2018"، الصفحة 47.

[14]سهام مقور، "الإصلاح الإداري في فكر الملك محمد السادس: دراسة في تحليل المضمون"، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، كلية الحقوق، سطات، السنة الجامعية 2011-2012، الصفحة 78.

[15] عبد المولى المسعيد، "المغرب الاقتصادي والاجتماعي أسئلة التحول في وظائف الدولة"، مجلة مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، عدد خاص، سنة 2021، الصفحة 103.

[16]الخطاب الملكي ليوم 12 أكتوبر 199 امام المسؤولون عن الولايات والجهات والعمالات والاقاليم، جريدة الانباء، وزارة الإعلام، بتاريخ 14 أكتوبر 1999.

[17]محمد بنيحي، "المفهوم الجديد للسلطة: الدلالة والابعاد"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، الدار البيضاء، العدد 25، سنة 2000، الصفحة 16.

[18]خطاب العرش ل 20 يوليوز 2000.

[19]الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الإستراتيجية الوطنية لإدماج المغرب في مجتمع الإعلام والمعرفة المنظمة بتاريخ 23 أبريل 2001.

[20]مقتطف من الرسالة الملكية الموجهة من طرف الملك محمد السادس إلى الندوة الوطنية حول: "دعم الأخلاقيات بالمرفق العام "في 28 أكتوبر 1999.

[21]نص الخطاب الذي ألقاه الملك محمد السادس في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة 14 أكتوبر من سنة 2011.

[22]حديث الملك محمد السادس لجريدة العرب الدولية "الشرق الأوسط" بتاريخ 23 يوليوز 2001.

[23]الخطة الوطنية لإصلاح الإدارة 2018-2021، الصفحة 8-9.

[24]عبد المولى المسعيد، "المغرب الاقتصادي والاجتماعي أسئلة التحول في وظائف الدولة"، (مرجع سابق)، الصفحة 106.

[25] التقرير السنوي لسنة 2017، منجزات وزارة اصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، وزارة اصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، المملكة المغربية، رئيس الحكومة، ص35.

[26] ميشيل روسي، "المؤسسات الإدارية المغربية"، ترجمة إبراهيم زياني، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، لسنة 1993، الصفحة 53.

[27] عبد العزي الرماني، "الإصلاح الإداري بالمغرب، أربعون سنة من الوعود والمشاريع"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد مزدوج 38-39، ماي-غشت، سنة 2001، الصفحة 73.

[28] عمار اشمير، "دور تبسيط المساطر الإدارية في تحديث الإدارة"، مرجع سابق، الصفحة 107.

[29] – اعبيزة عبد الغني، "سياسة التحديث الإداري بالمغرب – دراسة قانونية ومؤسساتية"، مطبعة دار القلم، الرباط، الطبعة الثانية، سنة 2011، الصفحة 13.

[30] وزارة تحديث القطاعات العامة، "حصيلة منجزات وزارة تحديث القطاعات العامة 2010 – 2011"، نونبر 2011، الصفحة 5.

[31] وزارة تحديث القطاعات العامة، "حصيلة منجزات وزارة تحديث القطاعات العامة برسم سنة 2009"، نونبر 2010، الصفحة 3.

[32] يشكل القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، تصور جديد ومقاربة مختلفة لإصلاح الإدارة المغربية، إذ يمكن إعتباره مرجعية أساسية من أجل الوصول إلى تخفيف فعلي للمساطر والإجراءات الإدارية، ومدخلا أساسيا نحو تحسين علاقة الأجهزة الإدارية العمومية بمحيطها، كما يعتبر أداة مناسبة لتجسيد المفهوم الجديد للسلطة على أرض الواقع، حيث سيساهم في الانتقال من ثقافة إدارة الامتيازات إلى ثقافة الادارة الخدومة، ويعد أيضا، آلية لتغيير العقليات نحو دعم دولة الحق والقانون والحد من السلطة التقديرية للمسؤولين على المصالح الإدارية التي كثيرا ما تكون سببا في تفشي بعض الممارسات السلبية من رشوة واستغلال نفوذ وتسويف، غالبا ما يعاني منها المواطنون بشكل عام والمترفقون الاقتصاديون بشكل خاص.

[33]"مستجدات ورش تبسيط المساطر الإدارية"، منشورات الموقع الالكتروني التالي: https://snrtnews.com/article.